



الجلسة 9872

الاثنين، 3 آذار/مارس 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس السيدة لاسن (الدائمك)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إفستينغينا

باكستان السيد جادون

بنما السيد موسكوسو

الجزائر السيد يحيوي

جمهورية كوريا السيد تشو

سلوفينيا السيدة بلوكار دروبيتش

سيراليون السيدة كريم

الصومال السيد محمد

الصين السيد تشين يونغتشاو

غيانا السيدة رودريغيس - بيركيت

فرنسا السيدة دارماديكاري

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربارا وودوارد

الولايات المتحدة الأمريكية السيد كيلي

اليونان السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الأمم والسلام في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد فو كونغ، الممثل الدائم للصين، على اضطراره بمهام رئيس المجلس في شهر شباط/فبراير. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن بالغ التقدير للسفير فو كونغ وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/131 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، باكستان، بنما، الجزائر، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على 15 صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2776 (2025).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بك، سيدتي، في الرئاسة.

إن اعتماد القرار 2776 (2025) بالإجماع اليوم يبعث برسالة واضحة، وهي أن المجلس متحد في تصميمه على دعم جهود الصومال في الحرب ضد حركة الشباب. يحتفظ هذا القرار بحزمة قوية من الجزاءات المصممة لمواصلة إضعاف حركة الشباب وتعطيل تمويلها وتعزيز التعاون الدولي ودعم الصومال في بناء قدراته الذاتية. كما أنه يوضح مرة أخرى التزام المجلس بمواصلة العمل مع الصومال لضمان تعديل تلك التدابير بشكل تدريجي ومناسب استجابة للسياق الأمني المتطور.

وقد كان هذا القرار أيضاً أول قرار للمجلس بشأن هذا النظام الذي تفاوضنا بشأنه مع الصومال بصفته عضواً زميلاً في مجلس الأمن. نرحب بالنهج البناء الذي اتبعه جميع أعضاء المجلس في جميع مراحل المفاوضات، وهو ما مكّننا من التوصل إلى هذه النتيجة التوافقية. ونتطلع إلى مواصلة مشاركتنا الوثيقة مع الصومال، ومع أعضاء المجلس ومع المنطقة في العديد من قرارات المجلس الحيوية القادمة بشأن الصومال هذا العام.

وأخيراً، فإن القرار الذي اعتمدناه اليوم يعترف أيضاً بالقلق البالغ الذي يشكله تدفق الأسلحة من اليمن إلى الصومال. إن صلات حركة الشباب بالحوثيين جزء من نمط أوسع نطاقاً من النشاط الحوثي المزعزع للاستقرار خارج حدود اليمن. وينبغي للجنة الجزاءات بموجب القرارين 2713 (2023) و 2140 (2014) التنسيق عن كثب لرصد هذا الاتجاه ومواجهته. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى العمل بشكل جماعي لمعالجة هذه الروابط التي تمثل خطراً كبيراً على استقرار الصومال والمنطقة.

السيدة رودريغس - بيركيت (غيانا) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن - الجزائر وسيراليون والصومال - وكذلك بلدي، غيانا (مجموعة A3+).

في البداية، نتقدم مجموعة A3+ بالتهنئة للاندرك على توليها رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. ونتعهد بدعمنا الكامل لوفدكم، سيدتي، في تنفيذ هذه المهمة الهامة.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لوفد المملكة المتحدة على تيسيره باقتدار للتفاوض بشأن القرار الذي اتخذ للتو (القرار 2776 (2025)). وتعرب مجموعة A3+ عن امتنانها لجميع الوفود على مساهماتها البناءة والقيمة طوال العملية. وبينما تواصل حكومة الصومال الفيدرالية جهودها الرامية إلى الحد من التهديد الذي تشكله حركة الشباب على الصومال والمنطقة، يظل دعم المجتمع الدولي بالغ الأهمية. ولذلك فإننا نرحب بتأييد القرار 2776 (2025) بالإجماع.

وقد أيدت مجموعة A3+ القرار 2776 (2025)، الذي يجدد نظام الجزاءات المفروضة على حركة الشباب ويمد ولاية فريق الخبراء، لأننا لا نزال نولي أهمية لتلك العناصر في مكافحة حركة الشباب. ومع ذلك، يتمثل موقفنا في ضرورة تقييم نظام الجزاءات المفروضة على حركة الشباب تقييماً شاملاً لتحديد مدى قدرته على دعم جهود حكومة الصومال الفيدرالية في مكافحة التهديد الذي تشكله حركة الشباب، نظراً للتطور المستمر الذي تشهده الحالة الأمنية في الصومال.

ومع أننا نأسف لعدم أخذ مقترحنا لتحقيق هذه الغاية في الاعتبار بالكامل، فقد شاركت المجموعة مشاركة بناءة في النص. وفي هذا الصدد، نرحب بالولاية المسندة إلى الأمين العام لإجراء تقييم تقني لحظر الأسلحة الذي يستهدف حركة الشباب وتقديم تقرير إلى المجلس عن ذلك بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب أيضاً بعزم المجلس على استعراض مدى ملاءمة التدابير التي تشمل نظام الجزاءات بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة حسب الاقتضاء بمجرد تلقي تقرير الأمين العام. ونحث المجلس على مواصلة دعمه واهتمامه بالأولويات التي حددتها حكومة الصومال الفيدرالية خلال ذلك الاستعراض.

وتشدد المجموعة على أهمية تنفيذ تدابير لإضعاف التهديد الذي تشكله حركة الشباب. وتواصل حكومة الصومال الفيدرالية إظهار التزامها بتحقيق هذه الغاية وننوه خصوصاً بالدور الهام الذي تقوم به الإدارة المركزية المعنية بالرصد في الصومال في إدارة الأسلحة والذخائر. وفي هذا السياق، نحث الدول الأعضاء على تعزيز امتثالها لتدابير الجزاءات القائمة ودعم الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الفيدرالية من أجل كبح التدفق غير المشروع للأسلحة إلى حركة الشباب.

وتقرّ المجموعة بأن إضعاف التهديد يتطلب نهجاً متعدد الأوجه يشمل تعطيل تمويل الحركة والحد من التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ونشيد بالمكاسب التي حققتها حكومة الصومال الفيدرالية في هذا الصدد ونحث على مواصلة التعاون والدعم الدوليين للاستفادة من تلك المكاسب. وأود أن أختتم بالتأكيد على التزام المجموعة بالعمل مع جميع أعضاء المجلس في الأشهر المقبلة لدراسة نظام الجزاءات المفروضة على حركة الشباب بهدف ضمان دعمه الفعال للجهود التي تبذلها حكومة الصومال الفيدرالية لمكافحة التهديد الذي تشكله حركة الشباب.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء المجلس على مشاركتهم في اتخاذ القرار 2776 (2025) وكذلك المملكة المتحدة على جهودها الدؤوبة بصفتها القائمة على الصياغة.

ترحب الولايات المتحدة بتمديد ولاية فريق الخبراء وتجديد بعض إجراءات حظر الأسلحة وحظر السفر وتدابير تجميد الأصول. ويمكن تجديد ولاية فريق الخبراء من توفير رقابة بالغة الأهمية والتقارير اللازمة لإطلاع لجنة الجزاءات المفروضة على حركة الشباب والمجلس. ونتطلع إلى التعيين السريع للخبراء حتى يتمكنوا من بدء عملهم الهام.

إن طرق التهريب في البحر الأحمر التي تربط بين الجماعات الإرهابية المتمركزة في الصومال وتلك الجماعات الموجودة في اليمن تولي أهمية كبيرة للتعاون الدولي. ويساورنا القلق إزاء تنامي الروابط بين حركة الشباب والحوثيين بوجه خاص. ونشجع الحوار بين الفريق المعني بالجزاءات المفروضة على اليمن والفريق المعني بالجزاءات المفروضة على حركة الشباب وبلدان القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية لتسليط الضوء على العلاقات بين الحوثيين وحركة الشباب وقطعها في نهاية المطاف. وينبغي أيضاً إقامة حوار إقليمي للتصدي للقرصنة والاتجار بالأسلحة والأنشطة غير المشروعة التي تغذي الإرهاب.

وإذا نفذت الدول الأعضاء التدابير الواردة في هذا القرار بالكامل، فإن تلك التدابير ستحد من إمكانية حصول حركة الشباب وغيرها من الجهات من غير الدول على الأموال والأسلحة اللازمة لتنفيذ الهجمات وتعالج العوامل المسببة للنزاع في الصومال. وستضمن أيضاً إمكانية حصول مؤسسات الأمن والشرطة في الصومال على الموارد اللازمة لمكافحة الإرهاب وتأمين الشعب الصومالي.

ونحث زملاءنا أعضاء المجلس على دعم إدراج أسماء إضافية في قائمة الجزاءات، بما في ذلك أسماء عناصر حركة الشباب. وبالإضافة إلى الأهمية العملية لإدراج الأسماء في قائمة الجزاءات، تبرهن هذه العملية على أن المجتمع الدولي سيعزز مساهمة من يقوضون السلام والأمن في الصومال والمنطقة

وسيضع حداً لإفلاتهم من العقاب. وستتصدى الولايات المتحدة للتهديد الذي تشكله حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية وستواصل العمل عن كثب مع حكومة الصومال وزملائها أعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة لحماية مصالحنا المشتركة.

السيدة إفستينغفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للوفد الصيني على رئاسته الماهرة لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير الذي اتسم بالكثير من الضغوط ونتمنى لوفد الدانمرك كل التوفيق والنجاح في شهر آذار/مارس.

لقد أيد الاتحاد الروسي القرار المتعلق بالجزاءات المفروضة على حركة الشباب الإرهابية الذي أعدته المملكة المتحدة (القرار 2776 (2025)). ونعتقد أن إدراج أحكام في نص القرار تهدف إلى تعزيز الضوابط المالية في الصومال له ما يبرره. فهذه التدابير ضرورية للحد من إمدادات الموارد لحركة الشباب وقدرتها على القيام بأنشطة اقتصادية غير قانونية.

إننا نشعر بالارتياح لأن القرار يتضمن عناصر تلبي تطلعات الجانب الصومالي فيما يتعلق بالتنقيح المرتقب لنظام الجزاءات المفروض منذ كانون الثاني/يناير 1992، وهو ما تجري مناقشته اليوم. ونحن مقتنعون بأن هذه الخطوة قد طال انتظارها. وفي هذا الصدد، واطبنا على دعم سياسة الترويكاف الأفريقية الرامية إلى تقليص فترة تمديد نظام التفتيش وولاية فريق الخبراء ذي الصلة من أجل التمكن من مناقشة إمكانية تنقيح حظر الأسلحة ومعايير أخرى في وقت مبكر من هذا العام. ونود أن نؤكد لأصدقائنا الصوماليين أن بإمكانهم التعويل على دعمنا في معالجة هذه المسائل في شهر كانون الأول/ديسمبر.

ونرحب بتقييد إمكانية حصول الجهات من غير الدول على الأسلحة، وهو ما نص عليه القرار بفضل جهود الترويكاف الأفريقية. وأشرنا بالفعل في كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى الصياغة المعيبة للقرار 2713 (2023) بشأن الإعفاء التلقائي من نظام الجزاءات لتوريد الأسلحة إلى شركات الأمن الخاصة التي لا نزال نجعل أسماءها.

ونود أن نركز على أن إعداد الوثيقة لم يأخذ في الاعتبار اقتراحنا بتركيز معايير النظام حصراً على مكافحة حركة الشباب بدون إدخال عناصر غريبة عليه. ونحن مقتنعون بضرورة النظر في المسألة اليمنية على نحو منفصل. وتتوفر جميع الفرص المتاحة للقيام بذلك في إطار النظام المنشأ وفقاً للقرار 2140 (2014).

ولا نرى أدلة مقنعة حول فرضية التدفق المنهجي المزعوم للأسلحة بين اليمن والصومال في المواد التي قدمها فريق الخبراء ذو الصلة. وتثير وفود أخرى تلك الشواغل. وهذا يشير بقوة إلى أن المعنى الظاهر للفقرة لا علاقة له بالمساعدة المقدمة إلى الصومال. وعلى العكس من ذلك، فإننا نتكلم عن رغبة عضو واحد في مجلس الأمن في تسييس هذه المسألة لسنوات عديدة قادمة وبالتالي تنفيذ مصالحه في المنطقة المجاورة من خلال قرار بشأن مكافحة حركة الشباب على أيدي القيمين غير الرسميين على الملف. ولا تتسم ببساطة هذه السياسة المتبعة تجاه الصومال بالمسؤولية.

ونود أن نشير أيضاً إلى المساهمة الكبيرة التي قدمتها الوفود الأفريقية وغيانا في إعداد الوثيقة. ونحن مقتنعون بضرورة أن يصغي المجلس بعناية أكبر إلى موقف الدول الأفريقية، ولا سيما عند تحديد معايير نظم الجزاءات المطبقة على الإرهابيين الناشطين على أراضيها.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، سيدتي الرئيسة، أهنيكم على توليكم الرئاسة في شهر آذار/مارس وأشكر المملكة المتحدة على عملها الذي مكن من تجديد المجلس بالإجماع لنظام الجزاءات المفروضة على حركة الشباب.

يدل اتخاذ القرار 2776 (2025) على دعم جهود حكومة الصومال وجهود شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف في مكافحة حركة الشباب التي تشكل تهديداً للسلام والأمن في الصومال وكذلك في منطقة بأكملها أضعفتها بالفعل أزمات ونزاعات مختلفة.

وترحب فرنسا بتجديد نظام الجزاءات لمدة عام واحد اعتباراً من تاريخ اتخاذ القرار 2762 (2024) الذي نص على تمديد تقني قصير الأجل. وتعرب فرنسا عن استعائها لمواصلة العمل مع جميع أعضاء المجلس لضمان الفعالية الكاملة لهذا النظام، دعماً لجهود حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية في مكافحة حركة الشباب.

لا تزال فرنسا يساورها القلق إزاء تدفق الأسلحة والذخائر من اليمن إلى الصومال، في انتهاك لحظر الأسلحة المفروض على حركة الشباب. ومن الضروري منع حركة الشباب من بناء علاقات مع الجماعات الخاضعة لعقوبات في المنطقة واستغلال تلك العلاقات، بما في ذلك الحوثيون.

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم إليكم، سيدتي الرئيسة، بأحر التهاني على توليكم رئاسة مجلس الأمن بعد الرئاسة الممتازة للصين الشهر الماضي. وأرجو أن تتأكدوا من دعم وفدنا وتعاونهم الكاملين.

صوتت باكستان مؤيدة القرار 2776 (2025). ونقدر تقديراً كبيراً الجهود التي بذلتها المملكة المتحدة لحشد توافق في الآراء بشأن القرار، مما سهل اتخاذه بالإجماع. تدعم باكستان سيادة الصومال واستقلاله وسلامة أراضيها.

ولا تزال حركة الشباب تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن في الصومال والمنطقة. كما أن وجود عناصر إرهابية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش يبعث على القلق بنفس القدر. وعلى الرغم من النجاحات الأخيرة التي حققتها القوات الصومالية بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ضد حركة الشباب، إلا أننا لا يمكن أن نتخلى عن حذرنا.

وأود أن أتطرق إلى النقاط الثلاث التالية.

أولاً، نعتقد أن انخراط الاتحاد الأفريقي المستمر مع الصومال يبشر بالخير للسلام والاستقرار في المنطقة. تحتاج بعثة الاتحاد الأفريقي الجديدة للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال إلى دعم مالي مستدام ويمكن التنبؤ به لعملياتها لحماية المكاسب التي تحققت ضد حركة الشباب.

ثانياً، تتطلب مكافحة آفة الإرهاب جهداً إقليمياً وعالمياً موحداً. وتقف باكستان على أهبة الاستعداد لتبادل خبراتها وتجاربها في مجال مكافحة الإرهاب مع شركائنا الأفارقة وتوفير بناء القدرات في هذا الصدد. أخيراً، يجب تعطيل قدرة حركة الشباب على التطرف والتجنيد وجمع الأموال عن طريق الابتزاز والقرصنة وشراء الأسلحة. إن استمرار المساعدة الإنسانية ودعم التنمية الاقتصادية في الصومال أمر حيوي لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب.

وأود أن أختتم بالتذكير بأن باكستان تتمتع بعلاقات وثيقة وأخوية مع الصومال وستواصل دعم أشقائنا بصفتنا عضواً في مجلس الأمن وعلى الصعيد الثنائي على حد سواء.

رُفعت الجلسة الساعة 15/20.